العرب
السبت 2020/04/18
السنة 42 العدد 11681

النموذج الكوري الجنوبي والتوازنات الآسيوية المستقبلية

د. خطار أبودياب
أستاذ العلوم السياسية، المركز الدولي للجيوبوليتيك-باريس

جرت الانتخابات التشريعية في كوريا الجنوبية، الأسبوع الماضي، في ظل أزمة فايروس كوفيد – 19، وكانت المفاجأة السارة للرئيس الكوري الجنوبي مون جاي إن الذي حقق حزبه الديمقراطي (وسط اليسار) وحليفه انتصارا كاسحا في الحصول على الأغلبية المطلقة في الجمعية الوطنية لأول مرة منذ 12 عاما.

في ظل إجراءات مترافقة مع تهديد كوفيد – 19 جرى تسجيل نسبة إقبال قياسية (66.2 في المئة)، وهي الأعلى في انتخابات تشريعية منذ 28 سنة. ومن الواضح أن سر النجاح الكبير يكمن في التقييم الإيجابي داخليا وعالميا للاستجابة وإدارة الأزمة في البلد الذي كان البؤرة الثانية لكورونا المستجد أواخر فبراير الماضي.

لكن لا يمكن إهمال أسباب أخرى تتصل بالأداء الاقتصادي الباهر وبالانفتاح على كوريا الشمالية. وعندما نعلم أن توحيد الكوريتين هو حلم وهدف المنتصر مون جاي إن، لا بد من مقاربة النموذج الكوري الجنوبي من ناحية انعكاس كيفية إدارة الأزمة الراهنة على مستقبل الأنظمة السياسية والانتخابات فيها، وكذلك من ناحية رسم التوازنات الآسيوية والعالمية المستقبلية.

لم تكن دروب الرئيس الكوري الجنوبي الحالي مفروشة بالورود. إنه ينحدر من كوريا الشمالية وابن أحد اللاجئين إلى الشطر الجنوبي، قضى أول سنين عمره مربوطا إلى ظهر أمه التي كانت تمتهن بيع البيض من أجل كسب لقمة العيش. وكشف مون، في كتاب نشره في 2017، أنه يحلم بالعودة إلى قرية هونغنام التي ينحدر منها والداه في كوريا الشمالية.

هذا الرئيس الآتي من المجتمع المدني ومن الحركة التي كافحت من أجل الديمقراطية في بلاده، ليس بذلك الداعية للسلام بسذاجة، إذ سبق له أن عمل مستشارا إلى جانب صديقه الرئيس السابق روح مون – هوين الذي ذهب في سنة 2007 إلى بيونغ يانغ والتقى برئيسها السابق كيم جونغ – إيل. وحينها أثمرت سياسة "أشعة الشمس" عن اتفاقيات تهدئة وتعاون أخذت تحول المنطقة العسكرية المنزوعة السلاح إلى حاضنة تقرّب تحقيق حلم إعادة توحيد الأمة الكورية.

إزاء التجاذب الدولي والإقليمي حيال شبه الجزيرة الكورية، خاصة بين واشنطن وبكين وموسكو وطوكيو، ستبقى هذه المنطقة أحد أبرز مراكز النزاع المحتملة لتحديد الأحجام في آسيا والعالم

كانت بدايات الصعود صعبة لمون بعد فوزه في انتخابات 2017، خاصة بعد الفضيحة التي عجّلت بإقالة وحبس الرئيسة السابقة بارك جون هاي بسبب إساءة استخدام السلطة. ونظرا إلى تباطؤ النمو الاقتصادي بالرغم من الاختراقات المستمرة كان مون جاي إن مهددا، وواجه انتقادات أخرى بسبب النتائج المتباينة لانفتاحه الدبلوماسي على بيونغ يانغ. لكن كل هذه الاعتبارات لم تؤثر بل كان الانقلاب لصالح يسار الوسط وأكثريته، إذ تحولت الانتخابات التشريعية إلى استفتاء – مبايعة للرئيس مون جاي إن في إدارة أزمة كورونا، والتي يُشار إليها كمثال على مستوى العالم، في وقت تقوم فيه كوريا الجنوبية بتصدير اختبارات إلى حوالي عشرين دولة.

كما تعززت ثقة الناخبين من خلال "دبلوماسية كورونا" لدى مون جاي إن، والتي تواصلت على نطاق واسع في مكالماته الهاتفية مع عدد من القادة الأجانب حول أفضل طريقة لمكافحة الفايروس. واللافت أن الرئيس سعى لتسويق نجاح الوباء على أنه "فرصة كوريا الجنوبية لإعادة هيكلة اقتصادها – من خلال الاستفادة من براعتها في صناعات مثل الذكاء الاصطناعي والصيدلة الحيوية".

ومما لا شك فيه أن ربط النجاح الانتخابي بالاستجابة لإدارة الأزمة سينعكس على الانتخابات الأخرى في العالم ويمكن أن يصل إلى صلاحية الأنظمة السياسية ومفاهيم ما بعد الحرب العالمية الثانية.

ويمكن أن تطال المحاسبة والمساءلة الكثير من الدول وأبرزها الولايات المتحدة التي تنتظر استحقاقها الرئاسي في نوفمبر القادم.

لكن بشكل أشمل سيكون المعيار في المدى القريب بلورة إستراتيجيات الوقاية ودرء الكوارث واعتبار الأوبئة تهديدا للاستقرار العالمي.

وإلى جانب الاحتياجات الاقتصادية والجيواستراتيجية سيكون للاستثمارات في الصحة العامة ومكافحة التغير المناخي نصيبها من الأولويات في إعادة صياغة العولمة.

في ظل المتغيرات العالمية في اللحظة الراهنة الاستثنائية، يتم التركيز على لعب الصين دورا أكبر ومحاولتها إزاحة الولايات المتحدة في المقام الأول، لكن الجدل الحالي حول حجب المعلومات وعدم الشفافية وأصل الفايروس، أخذ يلقي بظله على مصداقية الصين وباقي الكبار تبعا لعدم إجراء تحقيق حيادي ونزيه يحدد المسؤوليات ولعدم قيام منظمة الصحة العالمية (المعاقبة من واشنطن بسبب تأخرها واتهامها بالتواطؤ مع الصين) بدورها والتركيز مثلا على النموذجين الناجحين في الجوار الصيني في بلدين ديمقراطيين هما تايوان (الصين الوطنية التي لا تنتمي إلى المنظمة بسبب الفيتو الصيني) وكوريا الجنوبية.

ولذا أتت انتخابات كوريا الجنوبية لتلفت نظر الجميع إلى أن القارة الآسيوية الشاسعة والكثيفة ديموغرافيا لا يمكن اختصارها بالصين (1.5 مليار نسمة من أصل حوالي 5 مليارات) أو بشمال شرق آسيا، إذ كيف يمكن إنكار الهند التي أخذت "تتفوق" ديموغرافيا على الصين، أو اليابان منافسة الصين التاريخية أو حتى النمور الصاعدة من سنغافورة إلى ماليزيا وغيرها؟ وبالطبع سيكون اللغز الكبير في ميزان القوى الآسيوي مستقبل شبه الجزيرة الكورية المعلق منذ خمسينات القرن الماضي.

ومع إعادة انتخاب جون ماي إن في سيول، يمكننا القول إن مسعى المصالحة مع الشطر الشمالي لم ينته، ونلاحظ أيضا أن الزعيم كيم جونغ أون المثير للجدل لم ينفذ تهديداته بإجراء تجربة نووية جديدة أو تجارب صواريخ بعيدة المدى بعد فشل قمته الأخيرة مع الرئيس الأميركي دونالد ترامب، ويبدو أن النهج المرن للرئيس في سيول حدا بزعيم بيونغ يانغ إلى الاعتدال وعدم المغامرة.

إزاء التجاذب الدولي والإقليمي حيال شبه الجزيرة الكورية خاصة بين واشنطن وبكين وموسكو وطوكيو، ستبقى هذه المنطقة أحد أبرز مراكز النزاع المحتملة لتحديد الأحجام في آسيا والعالم. بيد أن التوازنات الدقيقة بين اللاعبين المعنيين ستجعل القرارات دقيقة في تحديد الاتجاهات. وبانتظار تطور حاسم على صعيد تقارب أو توحيد الكوريتين، سيكون لكوريا الجنوبية دورها في رسم التوازنات الآسيوية المستقبلية، خاصة مع نجاحاتها الأخيرة.

خريف جديد للمتفائلين بالديمقراطية العربية

محمد أبوالفضل
كاتب مصري

يبدو مكتوبا على عدد كبير من الدول العربية البقاء دوما على هامش الديمقراطية أو بعيدا عن مضمونها تماما. ففي كل مرة تلوح في الأفق ملامح إصلاحات سياسية واعدة وجذابة تأتي نكبة أو نكبات تعيد الأمر إلى خانة التشاؤم، كأنه مكتوب على البعض أن لا يذوقوا طعمها، مرا أم حلوا، وتظل الشعوب تدفع ضرائب عالية لغيابها.

مرت المنطقة العربية بإرهاصات عديدة توحي باقتراب الحلم من خلال تبشير بفوضى خلاقة تقود إلى تحولات سياسية حاسمة وبناءة في العراق، أو عبر ثورات وانتفاضات شعبية تؤدي إلى التخلص من أنظمة عسكرية خشنة، وتفتح الطريق لأخرى مدنية ناعمة، ومن قبلهما لم تفلح تحركات القوى اليسارية والليبرالية العربية في الضغط على حكامها لفتح الفضاء العام.

جاء كورونا ومعه حزمة مطالب صحية واقتصادية واجتماعية ليؤثر سلبا في الحالمين والموعودين بالديمقراطية، منهم نبلاء دفعوا ثمنا باهظا، ومنهم متشدقون كل ما يعنيهم تعظيم مكاسبهم، ومنهم مخادعون يدغدغون مشاعر الناس بها ولا يفكرون في تطبيقها على أنفسهم.

في اللحظة التي كسر فيها سودانيون وعراقيون ولبنانيون وجزائريون سلسلة كبيرة من القيود والمحرمات وأصبحوا قريبين من تعديل المصفوفة الحاكمة لتميل ناحية الإصلاحات، ظهر فايروس كورونا فأخمد الرغبة العارمة في تصويب المسارات، وقتل أحلاما وطموحات في دول أخرى، ومنح فرصة للمناوئين للتغيير لاسترداد عافيتهم الأمنية وتفعيل مناوراتهم السياسية، ووضع العصي في العجلات من خلال التلميح بالاختيار بين الصحة والديمقراطية.

خفضت الجائحة صوت المنادين بالثانية في صفوف المعارضة والمؤمنين بها داخل بعض الأنظمة، وقمعت إرادتهم في العمل وسط الجماهير لتحريكها وممارسة ضغوط مستمرة للحصول على نصيب وافر في مجال التعددية السياسية، ووأدت محاولات جادة كانت تعتقد أن الوصول إلى مرحلة الديمقراطية قدر محتوم، طالما هناك استعداد لتقديم تضحيات.

لم تصل دولة ما إلى النضج السياسي دون دفع أثمان مادية ومعنوية باهظة. فالنضال الصادق والعمل المستمر والخطوات السليمة والوعي العام من المكونات المهمة لتشكيل بيئة تستطيع استيعاب التغيير بفهم، بالتالي تحصيل نصيب وافر من الديمقراطية، وهي أبجديات نظرية أساسية لا غنى عنها في تمهيد الطريق إليها.

تأتي المرحلة التالية التي تتعلق بتنزيل الخطاب النظري إلى أرض الواقع العربي، فيصطدم بممانعات قوية في دول معينة، وتنتهي المحاولة أو يخفت بريقها حتى تتوافر ظروف أفضل لتكرارها لاحقا، بينما يجد الخطاب الشعبي الدؤوب نوافذ يتسرب منها في دول أخرى تصعد وتهبط فيها القوى الداعمة له إلى أن تستقر على حال إيجابي أو سلبي.

تظل نسبة النجاح أو الفشل مرتبطة بقدرة القوى الداخلية الراغبة في الديمقراطية على التمسك بمفرداتها السياسية عمليا، بصرف النظر عن الأيديولوجيا التي تتبناها، لأن المبدأ العام الظاهر يميل إلى الإصلاح، كل حسب منهجه، في حين يكون للتطبيق تبعات أو رواسب أخرى.

يكمن الفرق في تعامل الطرف المقابل مع المنخرطين في اللعبة، أي النظام الحاكم وطبيعته مدنية أم عسكرية وطريقة تعاطيه بالشدة أو اللين، الأمر الذي يسهم في تحديد النتيجة النهائية أمام جميع اللاعبين. وتلك واحدة من القواعد الثابتة في مسألة التحول الديمقراطي ولها تأثيرات سياسية على الشكل الذي يمكن الوصول إليه في المنحنى التصاعدي أو العكس.

تنتعش الرغبة في تحقيق الديمقراطية مع توافر بيئة داخلية مستعدة وداعمة لها، وفي غالبية الدول العربية يبدو هذا البعد متذبذبا أو قصيا، فالنوايا الحسنة تصنع حالة معنوية، لكنها لن تفضي إلى تطور سياسي قوي، لأنه يحتاج إلى بذل جهود وطنية دون انتظار مزايا شخصية، ولدينا قيادات وكوادر في أحزاب بدول عربية كثيرة معروفة بالانتهازية، في مقدمتها جماعة الإخوان ومن على شاكلتها، حتى لو رفعت شعار احترام التعددية.

راجت موضة الديمقراطية في المنطقة العربية بالتوازي مع رواجها في الوجدان العالمي. وحققت دول مختلفة تقدما ملحوظا في هذا المجال، غير أن معظمها تحايلوا عليها وبقيت الحريات في منأى عنها، والحالات القليلة التي نجحت في تقديم صورة جيدة واعتمدت على المحاصصة عادت لتواجه انتكاسة، لأن ديمقراطيتها هشة وجرى اللجوء إليها لحل أزمة طائفية، وتبقى تونس استثناء يواجه تحديات الاستمرار أو تأكيد القاعدة العربية في الخمول.

انتعش حديث الإصلاحات أيضا مع اتساع الدور الذي تقوم به منظمات حقوق الإنسان، والهيئات الدولية الداعمة لعمليات التحول، علاوة على وضع دول غربية مقياس الديمقراطية كبوصلة للحكم على صلاحيات بعض الأنظمة، يتم تجاوزه أو اختراقه وفقا لدرجة المصالح المتشابكة، فكم من الأنظمة الدكتاتورية والعسكرية كانت قريبة من الولايات المتحدة ودول أوروبية، وكم منها عقد صفقات سرية وعلنية؟

مقدمات الانعكاسات السياسية لكورونا بدأت تظهر في نواحٍ شتى، وستكون بصماتها واضحة في فضاء الديمقراطية وشواغلها حول العالم

أخذ هذا المعيار يتراجع في الخطاب الغربي مع تنامي دور تيار الشعبوية في دول كثيرة، ووصول شخصيات عدة محسوبة عليه إلى سدة الحكم بسبب تبني أفكار داعمة لهذا التيار الذي يتضخم التابعون له يوما بعد يوم، وقد يجد ملاذه في كورونا الذي زادت ملامحه الأولية انعزال الدول ووضع فواصل بينها، ومن ثم التخلي الواضح عن مساندة الشعوب الأخرى في سعيها نحو الحصول على نصيب من الديمقراطية.

اتسع فضاء التخلّي مع التحديات المتعاظمة التي تواجه بعض الدول في مجال مكافحة الإرهاب، والتهديدات التي تتعرض لها الجيوش للحفاظ على وحدة الدول، ما وضع فكرة الدفاع العلني عن الحكم المدني في ثلاجة سياسية خلال العامين الماضيين، ولم تعد ضمن أولويات القوى المدافعة تقليديا عنها، وحدث أن أصبح بعض ما يسمى بقلاع الديمقراطية في العالم من أبرز الدول المتحالفة مع المؤسسات العسكرية الحاكمة في بعض الدول العربية.

أكمل كورونا العدة وفرضت نواميسه على دول كثيرة ضرورة ترتيب أوضاعها بطرق متباينة، ليس من بينها المساندة السياسية للدول الراغبة في التحول الديمقراطي، ولم تعد هناك رفاهية للدفاع عنه داخليا أو خارجيا، ورفع التصدي للجائحة سقف طموحات الأنظمة العسكرية والمعادية لفكرة الإصلاحات السياسية.

اختفت التظاهرات من الشوارع العربية التي انتعشت فيها قبيل أزمة كورونا، وحتى التي خرجت بالمئات في السودان، الخميس، كانت لها دوافع إسلاموية لم تستطع تصديرها في الواجهة، واستعملت مفردات اقتصادية كحصان طروادة لتقيها من شرور المواطنين، وعندما تصدت لها قوات الأمن في الخرطوم لم تلق انتقادات شعبية وحزبية محلية، أو إدانة خارجية كتلك التي تعرضت لها مرات من قبل.

بدأت مقدمات الانعكاسات السياسية لكورونا تظهر في نواحٍ شتى، وستكون بصماتها واضحة في فضاء الديمقراطية وشواغلها حول العالم، ولن تجد الشعوب التي اعتمدت في جرأتها على صياغة مطالبها على رفاهية الدعم العابر للحدود، وما لم تكن هناك بنية سياسية قوية سيجد المتفائلون العرب أنفسهم أمام واقع يوقف تعلق الأمل بربيعها ويعزز خريفها الفترة المقبلة.

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk